التأصيل الشرعي لمفهوم

"فقه الواقع"

رسالة علمية قيلت بها شهادة دكتوراه الدولة، تخصص أصول الفقه

الدكتور أبو ياسر سعيد بن محمد بيهي

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الـــحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

﴿ يَا أَيُّهَا الذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[1] .

---

1 - الآية ١٠٢ من سورة آل عمران .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الذي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَ الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾[1].

﴿ يَا أَيُّهَا الذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾[2].

أما بعد :

فإن أصدقَ الحديث كتابُ الله ، وأحسنَ الهدي هديُ محمد صلى الله عليه وسلم ، وشرَّ الأمور محدثاتُها ، وكلَّ محدثة بدعةٌ ، وكلَّ بدعة ضلالةٌ ، وكلَّ ضلالة في النار .

إن من أعظم نعم الله جل وعلا على هذه الأمة أن أنزل إليها خير كتبه ، فجعله روحا لتوقف الحياة عليه ، ونوراً لتوقف الهداية عليه ، قال الله تبارك وتعالى ﴿ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾[3] ، وقال عز وجل :﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الكِتَبُ وَلاَ الإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَهُ نُوراً

---

[1] – الآية ١ من سورة النساء .

[2] – الآيتان ٧٠ و٧١ من سورة الأحزاب .

[3] – الآية ١٥ من سورة غافر .

﴿ نَهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾[1]. فلا روح إلا فيما جاء به، ولا نور إلا في الاستضاءة به ، فهو الحياة والنور والعصمة والشفاء والنجاة والأمن ، وأرسل إليها أفضل رسله بالهدى ودين الحق ، فلا هدى إلا فيما جاء به ، ولا يقبل الله من أحد دينا يدينه به إلا أن يكون موافقا لدينه ، ولهذا جعل رسالته للناس كافة ، ولكل ما يحتاجونه شاملة ، قال تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾[2].

وقد أخبر سبحانه أنه أكمل له ولأمته به دينهم ، وأتم عليهم نعمته ، فمحال مع هذا أن يدع ما يتوقف عليه إقامة دينه فيهم من فهم ما جعله مناط أحكامه ، ألا وهو معرفة الواقع ، دون أن يدلهم على كيفية تحصيله ، ولا أن يرشدهم إلى أسس تأصيله ، بل يحيلهم في معرفة ما يتوقف عليه تنزيل أحكامه على مجرد آرائهم ، وما تقضي به عقولهم .

ومن المحال أيضا أن يكون أبناء الحركات الإسلامية أعلم بقواعد فقه الواقع ، وأعرف بطرق تحصيله من سائر أهل العلم عبر القرون ، بحيث تكون طرقه مذللة لهم دون من سواهم ، **مع أن أهل العلم لم يفرطوا في السعي الحثيث لمعرفة الواقع ، فإذا اجتمع سعيهم مع ما عندهم من القابلية تحصل لديهم من التميز في المعرفة بالواقع معرفة مؤصلة ما لا يمكن أن يتأتى لغيرهم** كما يقول العلامة محمد

---

[1] - الآية ٥٢ من سورة الشورى .

[2] - الآية ٨٩ من سورة النحل .

الطاهر بن عاشور :« ويلحق بالجبلي أيضا صفات مكتسبة ناشئة عن قابلية وعن سعي، تترك آثارا في الخلقة لا يبلغ إلى مثلها إلا من اكتسب أسبابها ، فتفيد كماله في الإحساس والتفكير ، مثل تفاوت العقول والمواهب في الصلاحية لإدراك المدركات الخفية ، **فلا مساواة بين العالم وغيره في كل عمل فيه أثر بَيِّنٌ لتفاوت الإدراك** ، مثل التصدي لتفهم الشريعة ، والقدرة على تلقي ما طريق تلقيه الاستنباط ، والمقدرة على تعرف أحكام الشريعة في مختلف النوازل ، وعلى تنـــزيلها في الأحوال الصالحة لها كإدراك التفرقة بين مشتبه النوازل »[1]

إن منشأ إزراء هؤلاء الأحداث بأهل العلم اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر عند أولئك العلماء منهج لفقه الواقع ، وأن فقه الواقع مولود خرج من رحم الحركة الإسلامية التي اضطرت إلى مجابهة قوى الكفر والانحلال على اختلاف أشكالها ، فاستدعى ذلك معرفة الواقع ، وعدم الاكتفاء بمعرفة الشرع ، حتى لا تتكرر صور استثمار جهات أخرى لنتائج جهود الحركات الإسلامية ، بسبب تحكمها في خيوط اللعب بالأحداث .

إن هذا الباطل تركب من الجهل بالشرع وما يتوقف عليه ، وبطبيعة ما تشتمل عليه العلوم الإسلامية ، وبتاريخ تلك العلوم ، وبحقيقة الواقع نفسه ، وما يقصد به ، وإلا فكيف يتوهم من له أدنى مسكة من عقل ، وأقل بلغة من فهم أن يكون هؤلاء الأحداث الذين ظهر للخاص والعام جهلهم أعلم بالواقع من سائر

---

١ - مقاصد الشريعة الإسلامية ، ص : ٩٨ .

علماء الإسلام عبر العصور ؟ أم كيف يظن هؤلاء أنهم أولى بالوراثة النبوية ، وأحق بالخلافة المصطفوية ؟

وهل يقول هذا إلا جاهل بأقـــدار السلف ، مستهين بـــمنازل العلماء ؟ أو ليسوا يعتقدون أن العلماء حبيسوا الكتب الصفراء ، ورهينوا الأبراج العلياء ؟ وأن الأغمار ألصق بالـــهم اليومي لعـــموم العباد ، وأعرف بالواقع الـــمعيش لكل حاضر وباد ؟

لقد امتلأت قلوب هؤلاء بالشبه والخيالات ، والافتراضات والتقديرات التي لاوجود لها ، وحسبوها من الحقائق الواقعة ، فنشأ عن ذلك نفورهم عن حقائق الوحي والعلم الذي به كمالهم وسعادتهم ، فلم يرفعوا بالعلم الشرعي رأسا ، كأن قلوبهم غير قابلة للانتفاع به ، والسرُّ في ذلك أن قبول المحل لما يوضع فيه مشروط بتفريغه من ضده ، فإن القلب إذا كان ممتلئا بالأوهام والخيالات ، والافتراضات والمقدرات ، اعتقادا ومحبة لم يبق فيه لاعتقاد الحق ومحبته في نفس الأمر موضع .

لقد عكس هؤلاء حكمة الله ، وضادوا شرعه ، فجعلوا الوحي تابعا والواقع متبوعا ، والوحي مـــحكوما والواقع حاكما ، والوحي موزونا والواقع ميزانا ، والوحي مؤتـــما والواقع إماما ، أما علموا أن القضايا التي ينسبونها إلى فقه الواقع تشتمل على المعلوم والمظنون والموهوم ، وأن قضايا الوحي كلها حق ، فأين قضايا مأخوذة من فهم قاصر عاجز عرضة للخطأ من قضايا مأخوذة عن خالق الواقع والفهم له ؟

ومما ينبغي أن يعلم – أخي القارئ – أننا إذا جوَّزنا أن يكون في الواقع ما يعارض ما أخبر به الوحي ، كان الإيمان الجازم موقوفا على العلم بانتفاء ذلك المعارض ومشروطا به ، والمشروط بالشيء يعدم عند عدمه ، ومعلوم أن ما يستخرجه الناس بفهمهم للواقع أمر لا غاية له ، سواء كان حقا أو باطلا ، فإذا جوز مجوز أن يكون في فقه الواقع ما يناقض خبر الوحي ، لم يمكنه أن يثق بشيء من أخبار الوحي ، لجواز أن يكون فـــي الواقع الذي لم يظهر له بعد ما يناقض خبره ؛ فإن قال قائل: أنا أُقِرُّ في السمعيات بما لم ينفه الواقع ، وأثبت ما لم يخالفه الواقع ، لم يكن لقوله ضابط ، فإنه وقف التصديق بالسمع على أمر لا ضابط له ، وما كان مشروطا بعدم أمر لا ينضبط لـــم ينضبط ، فلا يبقى مع هذا الأصل إيمان جازم البتة .

ولهذا تجد مَنْ تعوَّدَ معارضةَ الشرعِ بالرأيِ أو الذوقِ أو الواقعِ لا يستقر في قلبه إيمان أبدا ، لأن الرجل لا يكون مؤمنا حتى يؤمن بالرسول إيمانا جازما ، ليس مشروطا بعدم معارض ، فإذا قال : أنا أومن بخبره ، وبما جاء به ما لم يظهر له معارض يدفعه لم يكن مؤمنا به ، وانظر إلى قول شيخ الإسلام ابن تيمية حول هذا المعنى :« القول بتقديم غير النصوص النبوية عليها ، من عقل أو كشف أو غير ذلك ، يوجب أن لا يستدل بكلام الله ورسوله على شيء من المسائل العلمية ، ولا يصدق بشيء من أخبار الرسول لكون الرسول أخبر به ، ولا يستفاد من أخبار الله ورسوله هدى ولا معرفة بشيء من الحقائق ، بل ذلك مستلزم لعدم الإيمان بالله ورسوله ، وذلك متضمن للكفر والنفاق والزندقة والإلحاد ، وهو

معلوم الفساد بالضرورة من دين الإسلام ، كما أنه في نفسه قول فاسد متناقض فـــي صريح العقل .

وهذا لازم لكل من سلك هذه الطريق ، كما يجد ذلك من اعتبره ، وذلك لأنه جوز أن يكون ما أخبر الله به ورسوله ، وبلغه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى أمته من القرآن والحديث ، وما فيه من ذكر صفات الله تعالى ، وصفات ملائكته وعرشه ، والجنة والنار ، والأنبياء وأممهم ، وغير ذلك مما قصه الله في كتابه ، أو أمر به من التوحيد والعبادات والأخلاق ، ونهى عنه من الشرك والظلم والفواحش وغير ذلك ، إذا جوَّزَ المجوِّزُ أن يكون في الأدلة العقلية القطعية ، التي يجب اتباعها وتقديمها عليه عند التعارض ، ما يناقض مدلول ذلك ومفهومه ومقتضاه ، لم يمكنه أن يعرف ثبوت شيء مما أخبر به الرسول ، إن لم يعلم انتفاء المعارض المذكور ، وهو لا يمكنه العلم بانتفاء هذا المعارض ، إن لم يعلم بدليل آخر عقلي ثبوت ما أخبر به الرسول ، وإلا فإذا لم يعلم بدليل عقلي ثبوته ، وليس معه ما يدل على ثبوته إلا إخبار الله ورسوله - وهذا عنده مما يجوز أن يعارضه عقلي يقدم عليه - فلا طريق له إلى العلم بانتفاء المعارضات العقلية ، إلا أن يحيط علما بكل ما يخطر ببال بني آدم مما يُظن أنه دليل عقلي .

وهذا أمر لا ينضبط ، وليس له حد ، فإنه لا يزال يخطر لبني آدم من الخواطر، ويقع لهم من الآراء والاعتقادات ، ما يظنونه دلائل عقلية ، وهذه تتولد مع بني آدم كما يتولد الوسواس وحديث النفس »[1]

---

١ - درء تعارض العقل والنقل ٣/٦٧ - ٦٨ .

إن قول شيخ الإسلام هذا ليس لذات العقل ، وإنما لكونه فُرِض معارضا للسمع ، فلزم أن يكون الإيمان بالسمع مشروطا بانتفاء المعارض العقلي ، فكذلك أي شيء فرض معارضا للسمع فإنه يقال فيه ما قيل في العقل ، فليس هذا شيء يختص به ، ولهذا حشر شيخ الإسلام مع العقل الذوق وكلَّ ما يمكن أن يُفْرَضَ معارضاً للسمع مثلهما ، وذلك في قوله :« القول بتقديم غير النصوص النبوية عليها من عقل أو كشف أو غير ذلك » ، فقوله :« أو غير ذلك » ، يمكن أن يشمل : الواقع ، والعلم بمفهومه المادي الغربي ، فقد فرضهما بعض المعاصرين معارضين للسمع ، وغير ذلك مما يتوقع حدوثه ، وانبهار الناس به .

إن المتأمل فيما تقدم أدنى تأمل ، ستتبين له أهمية القيام ببحث يُؤَصَّلُ فيه مفهوم فقه الواقع ، تأصيلا شرعيا ، بعيدا عن العواطف ، ولهذا عنونت هذا البحث بعنوان :

التأصيل الشرعي لمفهوم " فقه الواقع ".

ولقد كان هذا أحد أسباب اختياري لهذا الموضوع .

وحيث أفضى بي القلم إلى بيان أسباب اختيار هذا الموضوع ، فإنني أؤكد أن وراء ذلك فوائد عديدة لولاها لما أقدمت على بحثه ، خاصة مع ترامي أطرافه ، واتساع أكنافه ، ذلك لأن الواقع الذي أريد التأصيل لقواعد فهمه يعتبر ظرفا للوجود كله ، فليس هناك أوسع من هذا البحث متعلقا ، وحيث تقرر عند أهل العلم أنه لابد للفعل الاختياري من التصديق بفائدة مخصوصة ؛ فقد كان وراء اختياري لهذا الموضوع أسباب اشتملت على فوائد أجملها فيما يأتي :

١ - الذود عن حياض الشريعة ببيان وفائها بكل ما يحتاجه الناس في كل زمان ومكان ، بما في ذلك مناهج الفهم للواقع .

٢- دفع الهجمة الشرسة التي استهدفت العلماء ، وذلك بنسبتهم إلى الجهل بفقه الواقع ، والانغلاق في دائرة الكتب الصفراء ، والاقتصار على فقه الحيض والنفاس ، كأن الحيض والنفاس ليس متعلقهما واقع نصف المجتمع ألا وهن النساء ؛ وقد أدت هذه الهجمة إلى تطامن كثير من أهل العلم ، تهيبا من هذه التهمة ، وخوفا من انفضاض الشباب عنهم .

٣ - دفع انتحال المبطلين له من الأحداث ، الذين زعموا لأنفسهم الاختصاص بما لا يعرفه العلماء ، عسى أن أُسلك في سلك العدول الذين قال فيهم الرسول صلى الله عليه وسلم :« **يَحْمِلُ هَذَا العِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الغَالِينَ ، وانْتِحَالَ المُبْطِلِينَ ، وَتَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ .**» [١]

٤ عدم إفراد قواعد " فقه الواقع " ببحث مستقل حسب ما وصل إليه علمي ، مما حدا بي إلى المشاركة ببعض الجهد في تحرير القواعد التي ينبني عليها ، وذلك بِلَمِّ

---

[١] - أخرجه البزار في مسنده ، انظر مختصر زوائد مسند البزار لابن حجر ١/١٢٢- ١٢٣، و الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث ص : ٢٨ ، و ابن أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل ١٧/٢ ، وابن وضاح في البدع والنهي عنها ص :١ ، ، والحديث مشهور صححه غير واحد كالإمام أحمد كما نقله عنه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص : ٢٩ ، واحتج به الحافظ ابن عبد البر ، ونسب تصحيحه إليه ابن الوزير اليماني في العواصم والقواصم ٣٠٨/١ ، وصححه ابن الوزير ، المرجع السابق ، وابن القيم في مفتاح دار السعادة ١٦٣/١-١٦٤ .والحديث حسن لغيره لكثرة طرقه واعتضاد بعضها ببعض .

أطرافها الموزعة في كتب المعقول والمنقول ، مما تطلب مني أن أمتطي صهوة جواد البحث والتنقيب في كل ما طالته يدي مما ظننت وجدان بغيتي فيه ، فتحصلت لدي نقول كثيرة عن العلماء ، وقد نقلتها في هذا البحث لأبين أن ما استفدته من التأصيل لقواعد " فقه الواقع " معروف عند أهل العلم ، وإن كانت تلك القواعد غيـــر مفردة بـــمؤلف وبالأحرى بفن ، حتى يكون ذلك أدفع لهجمة بعض الشباب على العلماء .

ومن جهة أخرى لأبين أني لم آت بشيء من عندي ، وإنما أرجو أن أكون قد وفقت لحسن التفهم لما تزخر به كتب علمائنا من الكنوز الغالية ، والدرر السنية ، والجواهر النفيسة ، والتي لو أحسنا نظمها في أسلاكها المناسبة لها لكانت عقودا فريدة فـــي جيد علومنا الإسلامية .

٥ شدة الحاجة إلى الكلام في هذا الموضوع بعدل و إنصاف ، خاصة بعد أن اختلط الحابل بالنابل ، والتبس الجيد بالرديء ، وذلك لما كثر الخوض في مسمى " فقه الواقع " خوضا لا يحتكم إلى أصل ، ولا ينضبط بقاعدة ، وإن كان أحيانا يتعلق بأطراف من كلام أهل العلم ، أو بنصوص من كلام الوحي ، بسبب الجهل بطرق أهل العلم فـــي ضبط العلوم ، وكيفية بنائها ، خاصة ما كانت أفراده غير منحصرة ، فإن طريقة أهل العلم الاعتناء بدلائل تلك الأفراد الإجمالية ، ففيها غنى عنها لكونها كلياتها ، فالكليات يعلم منها حكم الجزئيات .

إن المتأمل في صنيع هؤلاء الأحداث يجد منهم التعلق بأفراد من الواقع ، بحيث ينتقلون من فرد إلى فرد بحسب تقلب حوادث الزمان ، يلهثون وراء قصاصات

الأنباء ، ويتسامرون أمام مختلف الفضائيات ، حتى صار مقياس " فقه الواقع " مقدار ما عند الواحد منهم من الأخبار ، ولم يعلموا أن الفقه عموما للواقع أو غيره ليس بـــمقدار معرفة المسائل والأفراد ، وإلا لصار من يحفظ كتب الفروع فقيها فيها ، ومن يحفظ المسائل الواقعة فقيها فيها ، وإنما الفقه ملكة يتهيأ بها الفقيه تهيؤا قريبا لاستحصال ما لا يعلمه ، لأنه قد استجمع المآخذ والأسباب والشرائط التي تمكنه من تحصيله ، وانظر إلى قول العلامة صديق حسن خان (١٣٠٧هـ) : « اعلم أن من كان عنايته بالحفظ أكثر من عنايته إلى تحصيل الملكة ، لا يحصل على طائل من ملكة التصرف في العلم ، ولذلك ترى من حصل الحفظ لا يحسن شيئا من الفن ، وتجد ملكته قاصرة في علمه إن فاوض أو ناظر ومن ظن أنه المقصود من الملكة العلمية فقد أخطأ ، وإنما المقصود هو ملكة الاستخراج والاستنباط ، وسرعة الانتقال من الدوال إلى المدلولات ، ومن اللازم إلى الملزوم وبالعكس ، فإن انضم إليها ملكة الاستحضار فنعم المطلوب . وهذا لا يتم بمجرد الحفظ بل الحفظ من أسباب الاستحضار »[١].

٦ محاولة جعل فقه الواقع فنا مستقلا بموضوعه ومسائله التي تجمعها جهة وحدة تضبطها رغم كثرتها ، ولم يكن هذا مني بسبب تضخم فقه الواقع في حسي لأنه موضوع بحثي ، وإنما رغبة في قطع الطريق على أولئك الأغمار الذين ظنوا بسبب عدم إفراده بفن فضلا عن مؤلف ، أنه لا وجود له في نفس الأمر عند العلماء ، وأنه شيء مستحدث الصنعة ، مستنبط النشأة ، غريب النـــزعة .

---

١ - أبجد العلوم ١/٢٣٩

إنه لو كان عدم إفراد العلماء المتقدمين لقضايا علمية تجمعها وحدة موضوعية بعلم ، وكان اكتفاؤهم بنثرها في علوم مختلفة ، وفنون متنوعة ، دليلا على كون تلك القضايا مستحدثة الصنعة ، لكان "علم المقاصد" علما جديدا ، وفنا مبتكرا في هذا العصر لم يعرفه العلماء المتقدمون لأنهم لم يفردوه بفن ، وإنما كان يبحث في ثنايا فن "أصول الفقه" ؛ نعم ينبغي عند استحداث أوضاع جديدة في تصنيف العلوم الإسلامية مراعاة شروط قبول الاصطلاح الجديد ، ذلك أن قول العلماء لا مشاحة في الاصطلاح ليس على إطلاقه ، بل هو مقيد بقاعدة الاصطلاح التي قررها تقريرا نفيسا لا مزيد عليه أبو العباس أحمد زروق(٨٩٩هـ) بقوله : « **الاصطلاح للشيء ، مما يدل على معناه ويُشعِر بحقيقته ، ويناسب موضوعه ، ويُعَيِّن مدلوله من غير لبس ولا إخلال بقاعدة شرعية ولا عرفية ، ولا رفع موضوع أصلي ولا عرفي ، ولا معارضة فرع حُكْمي ولا مناقضة وجه حكمي ، مع إعراب لفظه وتحقيق ضبطه ، لا وجه لإنكاره** »[١] .

إننا إذا أردنا الاستفادة من قاعدة الاصطلاح التي ذكرها أبو العباس زروق ، فلا بد من مراعاة وجود دواعي إعادة طريقة تصنيف هذه المسائل في علم يجمعها ، لأن المتقدمين لما لم يفردوها بالبحث إنما كان ذلك رغبة منهم في عدم تكثير أنواع الفنون والعلوم ، ليكون ذلك أدعى إلى عدم انتشارها ، ومن ثم سهولة ضبطها ، كل ذلك تيسيرا على من صنفت لهم المصنفات ، ودونت لهم العلوم حتى يسهل عليهم الرجوع إليها ؛ وإلا فإنه لا مانع عقلا من أن تعد كل مسألة يمكن تعقلها

---

١ - قواعد التصوف ، ص : ٥ .

موضـوعا لعلم يُبحث فيه عن عوارضه كما أفاده العلامة ابن خلدون (٨٠٨ هـ) في مقدمته[١] ، ويزيد هذا الأمر بيانا ما قاله العلامة صديق حسن خان (١٣٠٧هـ) عند بيانه لأجزاء العلوم :« أما الموضوع فقالوا : موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ، وتوضيحه : إن كمال الإنسان بمعرفته أعيان الموجودات من تصوراتها ، والتصديق بأحوالها على ما هي عليه بقدر الطاقة البشرية . ولما كانت معرفتها بخصوصها متعذرة مع عدم إفادتها كمالا معتدا به لتغيرها وتبدلها ، أخذوا المفهومات الكلية الصادقة عليها ذاتية كانت أو عرضية ، وبحثوا عن أحوالها من حيث انطباقها عليها ، ليفيد علمها بوجه كلي علما باقيا أبد الدهر .

ولما كان أحوالُها متكثرة وضبطُها منتشرة مختلطة متعسرا ، اعتبروا الأحوال الذاتية لمفهوم مفهوم وجعلوها علما منفردا بالتدوين ، وسموا ذلك المفهوم موضوعا لذلك العلم ، لأن موضوعات مسائله راجعة إليه ، **فصارت كل طائفة من الأحوال المتشاركة في موضوع علما منفردا ممتازا في نفسه عن طائفة أخرى متشاركة في موضوع آخر ، فجاءت علومهم متمايزة في أنفسها بموضوعاتها .**

وهذا أمر استحساني ، إذ لا مانع عقلا من أن يعد كل مسألة علما برأسه ، ويفرد بالتعليم ، ولا من أن تعد مسائل كثيرة غير متشاركة في موضوع واحد علما واحدا ويفرد بالتدوين »[٢]. نعم يشترط في المسائل الكثيرة نوع تناسب يجمعها .

---

١ - المقدمة ١/٧١ .

٢ - أبجد العلوم ١/٧٢-٧٣ .

إذاً لا بد من وجود داع لإعادة طريقة عرض مسائل العلم ، ومراعاة تجنب الإخلال بالقواعد الشرعية والعرفية التي ثبتت لتلك المسائل المشتركة في موضوع ، فلا ينبغي بدعوى جمع ما تناثر منها في بطون الكتب نقض ما بنى عليه أهل العلم الكلام فيها من التأصيل والتقعيد ، ولا بد أيضا من اجتناب إيقاع طلبة ذلك العلم في الالتباس والحيرة بسلوك طريق الإغراب على الناس بما لا يعرفونه ، فإن ذلك قد يؤثر في الناس تأثيرا عكسيا فيتعلقون بالجديد لا لشيء يقتضي التعلق به ، وإنما لأن النفوس موكولة بكل غريب تستحسنه ، وتُؤْثِرُهُ وتنافس فيه .

فإذا توافرت هذه الشروط الثلاثة وهي :

أ – وجود الداعي . ب مراعاة قواعد العلم وأصوله . ج اختيار البيان والإيضاح . ترجح جانب عدم المحافظة على الشكل القديم ، **نعم يضاف إلى ذلك شرط رابع ؛ هو الموازنة بين مصلحة تلك الإعادة ومفاسدها** ، وإلا فإنه لا ينبغي أن يكون الحامل على التغيير مجرد شهوة التجديد ، إذ ليس في الجديد ما يقتضي المدح لذاته ، وليس في القديم ما يقتضي الذم لذاته .

ولا يعني كلامي هذا أنني أرى التجديد في الأصول والقواعد ، لأنني أعتقد جازما أن الأصول منحصرة قد فُرِغ منها كما سيأتي تقريره ، وإنما كلامي في طريقة عرضها ، وذلك بجمع شتاتها ، وضم متناثرها ، وإبرازها في شكل فن مستقل ، إذ إن جمع المتفرق أحد ما يقصد بالتأليف ، وفيه يقول العلامة ابن خلدون (٨٠٨هـ) :« وسادسها : أن تكون مسائل العلم مفرقة في أبوابها من علوم أخرى ، فينتبه بعض الفضلاء إلى موضوع ذلك الفن وجميع مسائله فيفعل ذلك ،

ويظهر به فنّ ينظمه في جملة العلوم التي ينتحلها البشر بأفكارهم ، كما وقع في علم البيان ، فإن عبد القاهر الجرجاني وأبا يوسف السكاكي وجدا مسائله مستقرية في كتب النحو ، وقد جمع منها الجاحظ في كتاب البيان والتبيين مسائل كثيرة ، تنبه الناس فيها لموضوع ذلك العلم وانفراده عن سائر العلوم ، فكتبا في ذلك تآليفهم المشهورة ، وصارت أصولا لفن البيان ، ولقّنها المتأخرون فأربوا فيها على كل متقدم »[١].

وإنني ــ يشهد الله جل وعلا ــ من أشد الناس نفورا عن الانفراد بالرأي ، وأرغبهم في مشاورة الغير ، أعتقد قول من يقول :« وليس شيء أنفع للمُنْشِئ من سوء الظن بنفسه ، والرجوع إلى غيره وليس في الدنيا محسوب إلا وهو محتاج إلى تثقيف ، والمستعين أحزم من المستبد ، ومن تفرد لم يكمل ، ومن شاور لم ينقص .»[٢]

ولهذا سأعرض بعد رحلتي الطويلة مع البحث في بطون الكتب ، أضرب أغوارها وبحودها ، ما توصلت إليه لبناء أسس ومكونات مسمى " فقه الواقع " ، وذلك رجاء أن تكون بين يدي أهل العلم ليصلحوا ما قد يقع فيها من الخلل ، تنـــزه من لا عيب فيه وجل .

وأما الخطة التي سلكتها في عرض مباحث هذه الرسالة فإنها تجنح إلى عدم الإكثار من التبويب ، وذلك لاعتقادي أنه مواضعات اصطلاحية في التأليف ،

---

١ - المقدمة ٢/٦٩٣ ٦٩٤ .

٢ - الامتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي ١/٦٥ .

وأنحاء استحسانية في التصنيف ، فاقتصرت من ذلك على ما يفي بالغرض ، والمتمثل في بيان ما يتصل بفقه الواقع بسبب وثيق ، وماله به تعلق لصيق .

فقد اشتمل البحث على مقدمة ، وثلاثة فصول ، وخاتمة :

أما المقدمة فقد ضمنتها بيان أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، وخطة البحث فيه ، ومنهج دراسته .

وأما الفصل الأول " ممهدات النظر في التأصيل الشرعي لفقه الواقع " فقد قررت فيه ما يتأسس عليه النظر في مفهوم " فقه الواقع " لمن أراد تأصيله تأصيلا شرعيا ، وقسمته إلى ثلاثة مباحث وهي :

المبحث الأول : شمول الشرع .

المبحث الثاني : عناية المتقدمين بالواقع .

المبحث الثالث : انحصار الأدلة .

وهذه المباحث الثلاثة يجمعها جامع واحد ألا وهو كونها أساسا لا غنى عنه لمن أراد النظر في مفهوم " فقه الواقع " ، فشمول الشرع حتى للواقع من الأسس العقدية التي يبنى عليها النظر في ذلك المفهوم ، ثم عناية المتقدمين بالواقع سيدفعنا إلى تطلبها مما خلفوه لنا من المصنفات ، وأما انحصار الأدلة فلتأكيد أن " فقه الواقع" سينبني على أصول قد مُهِّدَت ، وقواعد قد فرغ منها ، خلافا لما عليه رؤية كثير من المعاصرين الذين يعتقدون أنه مستحدث الصنعة ، مخترع الأصول ، مبتكر القواعد .

وأما الفصل الثاني " **التعريف الإضافي لفقه الواقع** " فقد بينت فيه فقه الواقع باعتباره مركبا إضافيا ، واقتضى ذلك تقسيمه إلى أربعة مباحث ، تشتمل على بيان جُزْأَي المركب الإضافي : الفقه والواقع على النحو الآتي :

المبحث الأول : تعريف الفقه لغة .

المبحث الثاني : تعريف الفقه اصطلاحا .

المبحث الثالث : تعريف الواقع لغة .

المبحث الرابع : تعريف الواقع اصطلاحا .

وقد حرصت على توسيع الكلام حول مفهوم الواقع اصطلاحا ، ذلك لأن البحث يتأسس عليه ، وليكون هذا التوسع وسيلة لحسن تصور معنى الواقع الذي نريد أن نفقهه ، فإن الحكم على الشيء فرع تصوره .

ومن مِنَن الله علي - وما أكثرها أن أعثرني على تعريف للواقع جامع لكل أفراده ، مانع من دخول غيرها فيه ، على طريقة الحدود ، وذلك في كتاب " أبجد العلوم " للعلامة صديق حسن خان الهندي ، ولم أكتف بذلك حتى بحثت له عما يشهد له ويقويه ، على طريقة المحدثين في البحث عن الشواهد والمتابعات ، فرجعت إلى كتب من هم أقدم منه ، ليتأكد عندي ذلك المفهوم لأنه حجر الزاوية في " فقه الواقع " .

وأما الفصل الثالث : التعريف اللقبي لفقه الواقع ، فقد أوضحت فيه فقه الواقع باعتباره لقبا على فن مستقل ، بعد أن تكاملت أجزاؤه ، وَالْتَأَمَتْ أطرافه ، وقد احتوى على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : نفس فقه الواقع .

المبحث الثاني : طرق استفادة فقه الواقع .

المبحث الثالث : شروط مستفيد فقه الواقع .

أما المبحث الأول فقد قررت فيه أن معرفة الواقع المعتبرة ليست دائما معلومة، بل قد تكون أحيانا مظنونة بحسب نوع ما بنيت عليه من الوسائل والمقدمات ، إذ إن معرفة الواقع نوع من الإدراك ، فيكون لها حكمه وحكم مراتبه ، نعم ليس في العلوم الإسلامية اعتبار للوهم والشك والجهل ، فكلها مطرحة من دائرتها ، ولهذا السبب استبعدت المقدرات الذهنية الخيالية والوهمية ، فهي وإن كانت موجودا ذهنيا إلا أنه غير مطابق لما في نفس الأمر فلا يسمى واقعا ، واستبقيت الأمور الاعتبارية التي وجودها تابع لوجود الأعيان في الخارج، لأن تلك الأمور الخارجية تتوقف في فهمها عليها ، ومن هذا الباب تتريل المعدوم منزلة الموجود ، وهي التي تسمى بالتقديرات الشرعية ، وبَيَّنت أن الواقع ينبغي أن يؤخذ في ظرفه المناسب له بحسب ذاته لا بحسب الافتراض .

وأما المبحث الثاني فقد أبرزت فيه كيف يستفاد " فقه الواقع " ، وما هي الطرق المحصلة له ، سواء كانت هذه الطرق طرق إدراك للواقع ، كالحس والعقل